PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akhbar Al Youm**
DATE:	**12-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,300,000**
TITLE:	**Foreign petroleum companies…blackmailing government**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Rafat Al Kilany**

شركات البترول الأجنبية.. تبتز الحكومة

■■ قدمت مصر على مدار عشرات السنوات كل التعاون والإيجابية للشركاء الأجانب في مجال الاستثمارات البترولية وفتحت حقولها لهم وقدمت كل ما تملكه من بنية تحتية وتسهيلات أقامتها عبر السنين لتلك الشركات حتى اغترفت هذه الشركات الكثير والكثير من النفط المصري بجميع مشتقاته ورغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها مصر منذ ثورة يناير ٢٠١١ وما اعتراها من اضطرابات أثرت بشكل سلبي على مجال الاستثمار إلا أنها ظلت حريصة كل الحرص على علاقاتها بشركات البحث والتنقيب العالمية وتبذل الدولة جهدا كبيرا في سداد مستحقات الشركاء الأجانب حتى تقلصت الفجوة كثيرا في الآونة الأخيرة بين حجم الدين والواقع خلال السنتين الأخيرتين لإعطائهم دفعة لضخ المزيد من الاستثمارات في عمليات البحث والاستكشاف وتنمية الحقول ■■

وعلى غير المتوقع استغلت بعض الشركات الأجنبية العاملة في مجال البحث والتنقيب ما تمر به مصر من ظروف تحاول فيها الدولة استعادة هيبتها الاقتصادية حتى بدأت في ابتزاز الدولة المصرية فعمدت إلى التقدم بطلبات للهيئة العامة للبترول وإيجاس لزيادة سعر شراء الغاز المستخرج من مناطق امتيازها والتي تم تحديد سعر المنتج بها سلفا وتوقيع اتفاقيات من الطرفين المصري والأجنبي سلفا بعجة انخفاض أسعار البترول عالميا.

وتأتي على رأس هذه الشركات بريتش بتروليم التي طلبت تعديل اتفاقية حقل شمال اسكندرية أكثر من مرة لرفع سعر الغاز المكتشف فيه من ٣.٩٥ دولار للمليون وحدة حرارية إلى أن وصل بعد عدة مرات إلى ٥.٨٨ دولار لدرجة أن التبانة استدعت في ٢٠١٤ المهندس طارق الملا رئيس الهيئة العامة للبترول في ذلك الوقت لسماع أقواله في الدعوى التي تقدم بها الدكتور ابراهيم زهران وكيل وزارة البترول المتقاعد لمنع الوزارة من الاستجابة لطلب بريتش بتروليم بتعديل عقد امتياز شمال الإسكندرية وكانت الوزارة قد استجابت لثلاثة طلبات تعديل سابقة من بي بي على مر الخمس عشرة سنة الماضية أفضت إلى أن الشركة تملك معظم الانتاج من الامتياز ومعفاة من كافة الضرائب والجمارك وتلتزم مصر بشراء أي كميات تعرضها بي بي عليها بالسعر العدل وبالرغم من ذلك لم تقم الشركة بالتزاماتها في التنقيب والتنمية.

وموخرا جاءت شركة شل الهولندية صاحبة الشهرة العالمية وصاحبة السبق في انسحابها عام ٢٠١٠ من منطقة امتيازها المصرية للتنازع عليها بين مصر واسرائيل بعد أن أعلنت اكتشافها مخزونا من الغاز لم تراجعت فجاة وانسحبت من الموقع وبعد عام أو أكثر أعلنت اسرائيل اكتشافها حقلا عازيا في نفس المنطقة مما يضع علامات استفهام كبيرة على تلك الشركة وها هي اليوم تتقدم بطلب رسمي لهيئة البترول بتعديل سعر الغاز المنتج من مناطق امتيازها بالصحراء الغربية والذي اتفق على سعر ٢.٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية رغم توقيع اتفاقيات هذه الحقول من قبل وتحديد سعر الغاز المنتج منها وتوقيع الطرفين على ذلك سلفا يأتي هذا في الوقت الذي تراجعت فيه تلك الشركات عن ضخ استثمارات جديدة إلا في حدود ضيقة على عكس ما تقوم به من ضخ استثمارات هائلة في الحقول الاسرائيلية لسرعة تنميتها تمهيدا للضغط على مصر لاستيراد الغاز الاسرائيلي واستخدام التسهيلات المصرية لتسويقه.

المهندس محمد المصري الرئيس التنفيذي لهيئة البترول قال إنه تم تشكيل لجنة من ١٤ مسئولا بالهيئة العامة للبترول والشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لبحث ودراسة مطالب الشركات الأجنبية لتعديل أسعار شراء الحكومة للغاز المنتج من امتيازاتها البترولية خاصة شركة شل الهولندية وجار التفاوض معها في هذا الشأن مضيفا أن تلك اللجنة ستدرس حجم النفقات والتكاليف الفعلية التي تتحملها كل شركة فضلا عن القيمة المضافة التي سيتم تحقيقها ممثلة في الاحتياطي الجديد وتشمل أبرز الاشتراطات تقديم الشركات الأجنبية برنامج عمل يستهدف تحقيق احتياطيات بترول إضافية بمنطقة الامتياز وتنفيذ توسعات استثمارية جديدة بخلاف المتفق عليه في الاتفاقيات الموقعة وزيادة حجم الإنتاج بنسب ملحوظة خلال الفترة المقبلة.

وكشف المهندس محمد المصري رئيس الهيئة العامة للبترول عن أنه تمت الموافقة على زيادة أسعار شراء الغاز الطبيعي من امتياز دسوق البرى من ٢.٢٥ دولار إلى ٢.٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية وتتبع ملكية منطقة امتياز دسوق البرية شركة أر دبليو أى دي الألبانية مشيرا إلى أن أسعار الغاز تختلف من منطقة لأخرى وفقا لعدة عوامل منها تكاليف الحفر والاستثمارات والبنية التحتية التي تتحملها الشركات الأجنبية والتي ترتفع تدريجيا من مواقع الإنتاج البرية وصولا إلى دروة التكلفة في المياه العميقة لافتا إلى أن الهيئة العامة للبترول تعمل وفق استراتيجية جديدة لإعادة تسعير الغاز المنتج من الشركات الأجنبية تعتمد على تقسيم مناطق الامتياز البترولي إلى ٣ فئات الأولى تتضمن المناطق البرية والثانية المياه الضحلة غيرالعميقة والثالثة المياه العميقة ويبلغ سعر شراء الحكومة للغاز المنتج من امتياز شل نحو ٢.٦٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية مشيرا إلى أن رفع أسعار الغاز في مفاوضاتنا مع شل مرهون بما ستقدمه الشركة من برنامج عمل جديد أو تحقيق إضافة حقيقية بحجم الاحتياطي.

■ رأفت الكيلاني